التعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه*

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

اشتهر القول المنسوب إلى الكسائي بأن: «النحو معقول من منقول». أي ما أدرك بالعقل مما سُمع من الكلام فيما انتظم منه وصار العقل بذلك قادرًا أن يفسره فكيف كانوا يتعاملون بالمنقول حتى يصير معقولا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يحتاج فيها الباحث بالطبع أن يُمعن النظر في الطرق والمناهج التي اعتمد عليها العلماء العرب لتحويل ما نقلوه ودونوه من معطيات لغوية إلى معقول أي إلى نظام من الأصول والحدود المترابطة ليستطيع العقل بذلك أن يُدرك كيفية انتظامها وأسباب وجودها على ماهي عليه. وسنقتصر في هذا البحث على السؤال عن تعريفاتهم وحدودهم كيف كانت وعلى أي أساس بُنيَتْ وهل كانت مماثلة للحدود التي وضعها من سبقهم من المفكرين؟

I – التعريف عند النحاة الأوّلين تعريفان: على المعنى وعلى اللفظ

للنحاة العرب تعريفات كثيرة إلا أن بعضها كانت صريحة تأتي كتعريفات بكل معنى الكلمة وبعضها الآخر نجده في ضمن تفسيراتهم

(*) سينشر هذا البحث في ضمن الكتاب الذي عنوانه : منطق العرب في علوم اللسان.

واستدلالاتهم خاصة. أما كيفية تصنيفهم للوحدات اللغوية ومختلف مجاريها فهي مرتبطة دائما بتعريفاتهم. وهو شئ طبيعي إذ لا علم إلا بتصنيف وخاصة في العلوم التي تعتمد على المشاهدة ثم لا تصنيف إلا على أساس التعريف.

كان التعريف النحوي تعريفا للمفهوم اللغوي العلمي الذي أثبته العلماء. فقد كان لكل واحد من المصطلحات النحوية التي وضعوها منذ القديم مدلول موضوعي. ومثل هذا المصطلح يحتاج واضعوه أن يحدّدوه بحدود واضحة. فالتحديد للمفهوم العلمي المنتمي إلى ميدانهم، كما فعله كل العلماء والفلاسفة منذ قرون، لا يمكن أن يُستغنى عنه وهو الذي سمّيناه **بالتعريف على المعنى لأنه يتناول المفهوم** ويقابله **التعريف على اللفظ** وسنتطرق إليه فيما بعد.

إن التعريف الموضوعي للمفهوم العلمي، وما يرتبط به من تصنيف، قديم جدا وقد وُفّق أرسطو في تحديده لشروطه واشتهر هذا عنه اشتهارًا واسعًا حتى صار إلى الآن هو المعتمد في العلوم التجريبية خاصة بشئ كثير من التنويع والتطوير.

هذا وقد أثبتنا في موضع آخر أن ابن السرّاج (م 316 هـ)، تلميذ المبرّد، قد أُولع إلى حدّ بعيد بالتصنيف بصورته الأرسطية على إثر دراسته للمنطق. غير أن هذا التصنيف الخاص بالماهية لم يعرفه النحاة الأوّلون وهذا يقال أيضا عن التعريف الأرسطي. وقد انطلق أرسطو فيهما، كما هو معروف، من القسمة التي تنسب إلى شيخه أفلاطون. فهو الذي

حدّد بالفعل ما يسمى بالتعريف بالتقسيم. وأراد بذلك أن يكون تحديدًا موضوعيا للمفهوم العلمي. فتصوّر أن أحسن طريقة في تحديد شامل لمفهوم معين م هو البحث أوّلا عما هو أعم من م: ولنسمّه أ ثم تقسيم أ إلى قسمين أخص منه متنافيين ومتكاملين في نفس الوقت: ب/- ب (نفي ب) فيكون المفهوم م هو إما ب أو - ب.

وانتقد أرسطو هذه الطريقة لأننا لا نستطيع أن نعرف أيهما من ب أو - ب هو المفهوم المقصود. إلا أنه أخذ فكرة التقسيم ومنها استخرج نظامه الفكري الذي يدخل فيه كل من التعريف والاستدلال المسّمى بالسلوجسموس. ففي كل هذه الوسائل الفكرة الرئيسية هي **القسمة من الكلي إلى ما هو أخص إلى أن يصل إلى الجزئي** أي من المفهوم الأعم إلى ما هو أخص. فكان من ذلك تعريفه على الجنس والفصل والتصنيف على الأجناس والأنواع والأشخاص. وألحق كل هذا بفلسفته المبنية على أسبقية الماهية. فمعرفة الماهية (هكذا مُصطبغة بالميتافيزيقا) كانت هي **بذاتها** الغاية عنده في حصول العلم. ولا يتم ذلك في تصوّره إلا بهذا النوع من التصنيف والتعريف.

فهذا التصوّر المحدود هو تصور لفيلسوف و لم يعرفه العلماء العرب القدامى ولا يوجد مثله عندهم على الرغم من وجود **التصنيف المفهومي** فيما كتبوه وكذلك التعريف وإن لم يكونا محصورين في صورة واحدة وكذلك تمييزهم الواضح بين العام والخاص كما سنراه. فما هي المقاييس التي بنوا عليها تصنيفاتهم وتعريفاتهم ولجأوا إليها في أعمالهم؟ أما الدليل

على وجود مثل هذا فهو، كما قلنا، اهتمامهم بوضع المصطلحات لعلومهم الخاصة بالنحو واللغة ويستحيل أن يلجأ إلى مجموعة من المصطلحات بدون سابق تعريف للمفاهيم التي يكونون قد وضعوا لها مثل تلك الألفاظ وبدون تصنيف لها. ثم إن المفاهيم التي تدل عليها هذه المصطلحات هي بالضرورة مفاهيم خاصة. والتعريف في جميع العلوم هو تعريف للمفهوم العلمي أي التصوّر الذي انتهى إليه الباحث ولو مؤقتًا بالنسبة إلى ذوات معيّنة أو أحداث وظواهر معيّنة.

1- التعريف على المعنى أو التعريف المفهومي وما يرتبط به من التصنيف

إن التعريف الموضوعي للمفهوم[1] يخضع لأصول معيّنة. فهو مجموع الصفات التي يتميز بها عن غيره. فلا بد إذن من الاعتداد بها في تعريفه. أما اعتبار العموم والخصوص في هذه الصفات بأن يجعل بعضها أعم أو أخص من بعض فهذا مفيد وهو صحيح على شريطة ألا تحصر كل التعريفات في هذا الشكل ولا يكتفي به هو وحده كما فعله أرسطو إذ لا يمكن أن يحيط بكل ما يجب تحديده كما سنراه قريبا.

قد صنف النحاة، كما هو معروف، الكلم العربية إلى ثلاثة أصناف أو قُبُل (ج قبيل): الاسم والفعل وحرف المعنى. وعُرّف كل واحد منها بتعريف بُني على المعنى. أما الاسم عند سيبويه فقد مثّل له في أول كتابه

(1) وهو الـ Concept ويسميه الفلاسفة العرب التصوّر.

ثم عرّف الاسم الخاص والاسم العام ومنهما يمكن استنباط التعريف العام. قال: «فأما العلامة اللازمة الخاصة نحو زيد وعمرو... وإنما صار معرفة لأنه **اسم وقع عليه ليُعرف به هو بعينه دون سائر أمته**» (1/ 219) وقال: «إذا قلت مررت برجل فإنك زعمت أنك إنما مررت بواحد **ممن يقع عليه هذا الاسم** لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب» (1/ 220) وقال أيضا: «ولكنه أراد هذا **الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم**» (1/ 264). فهذا تعريف الاسم العام. وقال عنه: «...كان اسما خاصا غالبا **أو اسما عاما لكل واحد من أمة**» (1/ 330). وقد مثّل سيبويه لهذا الاسم العام بتحديد مفهوم الرجل الذي يذكر لفظه في هذه التحديدات للاسم. قال: «ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل» (1/ 263). وقال عن الاسم المحلّى بالألف واللام: «وإنما صار معرفة لا نكرة لأنك أردت بالألف واللام **الشئ بعينه دون سائر أمته**» (نفس المصدر).

فنستنتج من هذا أن الاسم عند سيبويه هو «**علامة تقع على شئ ليُعرف بها** إما هو بعينه (كالعلم والمحلّى بال وغيرهما) وإما كواحد من سائر أمته» (كاسم الجنس). فهذا تعريف دقيق لأنه يبيّن أن **الاسم يدل على الفئة أو الجنس في اللغة**[2] **وهو الأُمة خاصة عند سيبويه وعلى**

(2) أي في الوضع (النظام اللغوي) فالاسم العام هو في كل لغة دليل المفهوم (Concept) وما يقابله وهو الماصدق (Extension) وهو الجنس أو فرد من هذا الجنس. والأمة في اللغة هي: «الجيل والجنس من كل حي (اللسان، مادة أمم).

فـــرد من هذا الجنس في الكلام معيَّنا تارة وغير معين تارة أخرى[3]. فهذا التعريف على المعـــنى بهذا اللفظ وهـــذا الأسلوب لا يوجـــد ما يماثله لا في المنطق ولا في كتب النحو غير العربية ولا عند النحاة المتأخرين.

وقال أيضا المبرد بهذا الصدد: «وأصل الأسماء النكرة وذلك لأن الاسم المنكر **هو الواقع على كل شئ من أمته**. ولا يخص واحدًا من الجنس دون سائره. وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض. وكل ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير متميّز منه إذْ كان الاسم قد جمعهما» (المقتضب، 4/ 276). ولا بد أن نلاحظ أن الأمة لا تنطبق فقط على الأحياء عند المبرد بل على كل جنس. وكذلك هو الأمر عند غيره (انظر مثلا الرضي، شرح الكافية،1/ 129).

أما الفعل فقال عنه إنه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون لم يقع ولما هو كائن لم ينقطع» (1/ 2). سبق أن أشرنا أن سيبويه هو أول من حدد مدلول الفعل بدقة و لم يكتف بأنه لفظ فيه دلالة على الزمان بل حدّد هذا المدلول بأنه **حدث** تدل أمثلة الفعل على حدوثه وعدم حدوثه في أحد الأزمنة الثلاثة.

أما **حرف المعنى** فقد بيّنا في أول كتابنا الموسوم بمنطق العرب أنه يريد **بالحرف بصفة عامة العنصر**(Element) **من هذه العناصر الثلاثة التي هي الكلم** ومن الوحدات الصوتية أيضا. فكل كلمة حرف وكل صوت

(3) و لم ينتبه النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه أن مثل هذا التحليل هو تحديد للاسم بما يتصف به.

لغوي حرف. وأما كحرف معنى أي الصنف الثالث بعد الاسم والفعل فهو «كلمة جاءت لمعنى» وهو **معنى من معاني النحو**. وليس المقصود هنا أي معنى ،كما فهمه كل الشراح، بل يقصد سيبويه المدلول المجرّد الذي يدل عليه هذا العنصر الخاص به لا المدلول الذي يدل عليه الاسم وهو الشئ المسمّى به أو الفعل وهو الحدث أثناء حدوثه في زمن معيّن. فهذان مدلولان **لا يدل عليهما** حرف المعنى أبدا لأن مدلول هذا الحرف أي هذا العنصر هو، كما قلنا، **معنى من معاني النحو، كالاستفهام أو التأكيد أو النفي أو الشرط وغير ذلك**. وهذا هو مقصود سيبويه[4]. ومن الأسماء والأفعال ما يدل على معنى مماثل لمدلول الحرف كأسماء الاستفهام والشرط والنواسخ كلها وغير ذلك. ولهذا احترز سيبويه في تحديده بقوله: «حرف جاء لمعنى **ليس باسم ولا فعل**».

فزيادة على القُبُل الثلاثة فإن سيبويه يصنف أيضا **كل قبيل إلى عدة** أنواع تحتها،كما سنراه، على مقياس المعنى. فقسم الأسماء مثلا إلى قسمين كبيرين بحسب مجراها: **اللازمة لمسماها** ويسميها **المختصة واللازمة المختصة** (1/ 209) مثل زيد وعمرو وفرس وحائط **وغير اللازمة** (1/ 219). وقال عنها المبرّد: «وليس حدّ الأسماء إلا **لزوم** ما وُضعت علامات عليه» (المقتضب،3/ 173). وذلك مثل الظروف وأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والصفات وغيرها. فالأولى تدل دائما على مسمّاها وتلزمه والثانية مثل الضمائر لا تلزم مسماها. قال

(4) وصرّح بذلك هو نفسه عند قوله: «الاسم الذي تدخله المعاني: المعرفة والنكرة ويدخله التعجب» (1/264).

المبرد بالنسبة لـــ«أَمْسِ»: «وإنما بُني لأنه اسم لا يخص يومًا بعينه وقد ضارع الحروف. ذلك إذا قلت: فعلت هذا أمس يا فتى فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك. فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم... وحيث زيدٌ جالس: فحيث انتقل زيد «فحيث» منتقل معه» (المقتضب، 3/ 173-175).

فهذه الأسماء كلها **مبهمة**[5] **فالاختصاص** في اللغة وعند النحاة هو نقيض الإبهام لأنها لا تخص شيئا بعينه فردًا كان أم فئة. فلماذا يجعلونها إذن من الأسماء وقد ضارعت حروف المعاني في كونها غير دالة على معيّن بل على معنى من معاني النحو. فذلك لأن الضمائر تدل على معنى الأسماء **وتأتي في موضعها** ولكن لا يُعرف مدلولها إلا في أثناء الخطاب، واسم الإشارة والظروف كذلك وأسماء الاستفهام أو الشرط تدل على هذين المعنيين.

وقد أجمع النحاة على أنها أسماء وقال أحدهم: «بدليل وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه الأسماء» (المبرد في المقتضب،3/ 173). ويواصل: «أما «مَنْ» فتكون فاعلـــة ومفعولة وغير ذلك. تقول: «جاءني من في الدار»» (نفس المصدر). وسنرى ما لمفهوم الموضع من أهمية فيما بعد.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الاسم الحقيقي عند سيبويه هو المختص الذي يلازم مسماه. فهـــو يقول: «أمـــا الذي ليس باسم ولا ظرف»

(5) وهذا مصطلح ويسمون أسماء الإشارة بالمبهمة بالتغليب وإلا فكل هذه الأسماء هي غير مختصة ويصفونها بالفعل بالإبهام.

(1/ 209) وهذا لا يمنعه من اعتبار الظروف أسماء إذ يقول بعد ذلك: «وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء». ومعنى ذلك أنها غير ملازمة لمسماها.

ثم يقسم النحاة الأوّلون **المبهم**[1] من الأسماء إلى **مَكْني وغير مكنى**. والأول هو كل ما يكون كناية عن الاسم المختص أي علامة تقوم مقامه وتؤدي ما يؤديه. وهو قسمان أيضا: التام والناقص، فالتام هو مثل «فلان» و«أحد» و«هَن» وغير ذلك مما يكنى به اسم الشخص، وأما الناقص فهو ما «لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه» (شـــرح الرماني للكتاب، 3 /58ظهر) وينحصر كله في الضمائر فهو اسم «يستغني بحضور المتكلم والمخاطب عن الإظهار» و«بتقدم الذكر» (نفس المصدر،57و60ظ). وقال الرماني أيضا: «إذ المضمر لا يكون إلا ما جمع الكناية والنقصان... فكل مكنى فهو مبهم وليس كل مبهم مكنيا وكذلك كل مضمر مبهم وليس كل مبهم مضمرا»(58-57).

أما غير المكنى من المبهم ففيه **التام والناقص** أيضا: فالتام منه ينحصر في الظروف التي لا تلازم الإضافة مثل المتمكنة: صباحا وليلا وغير المتمكنة كهُنا وأين ومتى. وأما الناقص منه فهو أيضا «ما لا يقوم بنفسه للبيان عن معناه» (الرماني،58وجه) كأسماء الإشارة فلا تقوم «دون إشارة تصحبه» (نفس المصدر)، و«لو بالقلب»، كما يقول سيبويه. وكالأسماء الموصولة التي لا تستغني عن صلتها. قال سيبويه: «فيصيران [مَنْ وما] اسمًا كما كان «الذي» **لا يتم** إلا بحشوه» (1 /269). وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الصفة عامة وكل اسم ملازم للإضافة مثل: حيث وإذا وإذ وعند وغيرها.

قال في ذلك سيبويه أيضا: «لأن المضاف إليه من الاسم بمنزلة الوصل من «الذي» إذا قلت: الذي قال ومنزلة التنوين» (1 /330) فيكون إذن في غاية الإبهام إذ لم تستغن هذه الظروف عن المضاف إليه. ولا تستغني الصفة أيضا عن موصوفها.

إذا تأملنا جيدا التصنيف للأسماء عند النحاة الأقدمين وما يتضمنه من تعاريف لاحظنا:

أولا: أن اهتمامهم الأكبر يكمن في إثبات الدور الذي تقوم به الوحدة اللغوية **في واقع الخطاب** لا في حد ذاتها فهم لغويون لا غير. **وتحليلهم هذا لم يسبقوا إليه إطلاقا**[6].

ثانيا: وفي الوقت نفسه لا يتناسون أن للخطاب بنية، ففي الخطاب انتظام -لا في تسلسل الكلام فقط- وبالتالي مواضع تختص كل وحدة منها بموضع منها. فإذا وقعت بعضها في موضع معين شكلت بذلك جنسا معينا ولا بد من اعتبار ذلك في تعريفها. ومعنى ذلك أنهم لا يكتفون بمدلول الوحدة لتصنيفها بل يرجعون أيضا إلى موقعها من التركيب وهذا له علاقة بالحدّ على اللفظ كما سنراه.

ثالثا: إن ماهية هذه **الأسماء غير المختصة** وإحلال محلها مما يجري في التخاطب وبيان دورها الهام فيه بحيث لا يستقيم أي تخاطب إلا بها قد أكّد على أهميته الكبيرة رومان جاكوبسون (R.Jackobson) اللساني المشهور (ويسمى بعضها Shifters) وكذلك اللساني الفرنسي: أميل

(6) ولم يصل العلماء في اللسانيات إلى اكتشاف هذه الحقيقة إلا في عصرنا هذا وهو جانب كبير مما يسمونه اليوم بالبراگمتيك (علم التخاطب عند العرب)

بنفينست (E.Benveniste) (انظر فيما يلي جدول تصنيف أنواع الأسماء عند سيبويه).

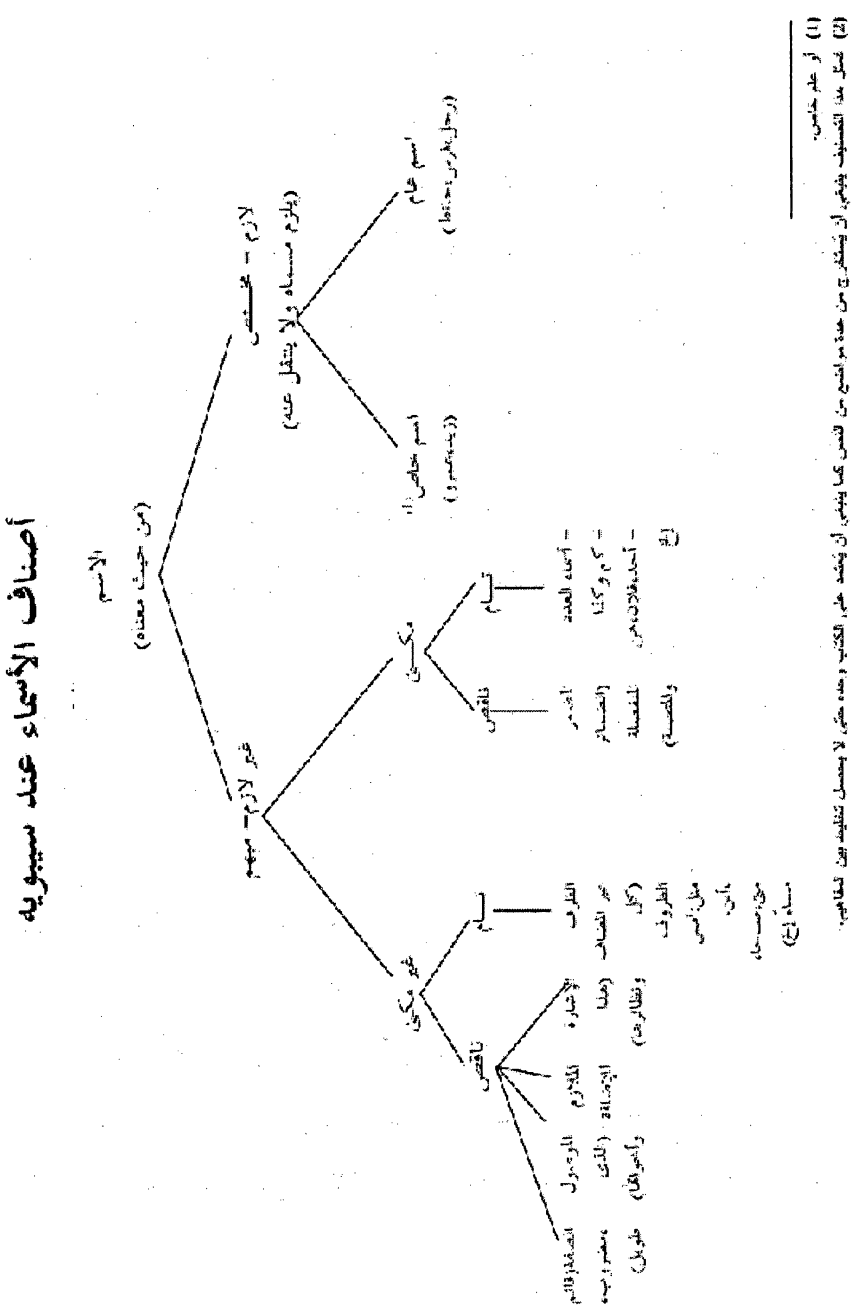

(1) أو علم جامد.

(2) لمثل هذا التصنيف يذهب أن يستخرج من عدة مواضع من النص كما يذهب أن ينقد على الكتاب وعده مكيّن لا يستعمل لتظليف بهذا المفاهيم.

2 – التعريف على اللفظ أو الحدّ النحوي

أ- معنى البناء والمجرى والحدّ

تأتي لفظتا البناء والمجرى كثيرًا في كتب النحو القديمة وخاصة في كتاب سيبويه. وذلك مثل المصطلحات الأساسية التي تعرضنا لها في كتابنا: كالباب والنظير والأصل والفرع والقياس. وهذا يدل على أهميتها بالنسبة للنظرية اللغوية التي وضعها هؤلاء العلماء الفطاحل. كما يكثر مجيء لفظة الحد أيضا وسنرى أنه حدّ للبناء والمجرى دائما وبالتالي للفظ وحده. أما البناء فهو بنية الكلمة أو الكلام .

إن كلمة حدّ تأتي عندهم في سياق عدد معين من الألفاظ. يقول سيبويه: «ألا ترى **أن حدّ الكلام** أن تؤخر الفعـــل فتقول: أيّهم رأيت» (1 /64). وقال: «**وجه الكلام وحدّه** الجرّ لأنه ليس موضعًا للتنوين» (1 /87) و:«فهو على ذلك الحدّ متمكن... وفي هذه **الحال** متمكن» (1/115). وقال أيضا: «وعلى هذه الطريقة فأجر هـــذا النحو» (2 /273) و«وليس **ذا طريقة يجرين** عليها في الكلام» (2 /199).

تعاقب كلمة حد ههنا الوجه والحال والطريقة وهي في كل هذا تخص الكلام من حيث اللفظ. فيتبيّن من هذا أن الحد هو وجه من أوجه الكلام وحال من أحواله لا أي وجه ولا أي حال بل ذلك الذي تنتجه طريقة معينة أو إجراء معيّن. فهو النمط من الإجراءات التي تفضي إلى نتيجة وهي النحو أو الضرب من الكلام الذي يحدّه الحدّ وفي نفس الوقت هذا النمط من الكلام بعينه. وهذا المعنى نلمسه خاصة في هذا

الذي قاله سيبويه: «**إن شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسّر عليه الأسماء للجمع**» (2 /76). و«لأن الاستثناء **إنما حدّه أن تدَارَكَهُ بعدما تنفى...**»(1 /371) فهو يسمي ههنا حدًّا العملية أو العمليات المعينة المؤدية إلى تكسير اسم للجمع وإلى الاستثناء بالنفي.

وعلى هذا فالحدّ ههنا ليس لتعريف مفهوم بل لتعريف الإجراءات اللازمة التي تؤدّي إلى صوغ الضرب من الكلام. ويؤكد هذا الذي نقوله هذه النصوص من الكتاب التي تأتي فيها كلمة مجرى ومشتقاتها في سياق الحد.

قال: «دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض...

عجبتُ من دفع الناس بعضِهم ببعض»

جرى في الجرّ **على حدّ مجراه** في الرفع وهو قولك:

دفعَ الناسُ بعضُهم بعضا" (1 /76-77)

وقال أيضا:

«عجبتُ من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض

على حدّ قولك: أُوقعْت أنيابُه بعضُها فوق بعض» (1 /78)

وقال: «والحدّ فيها أن يجرى هذا المجرى» (2 /27) و:»ويجريان مجرى واحدًا فيما وصفت لك»(1 /157).

يستنتج من هذا أن **لكل مجرى من مجاري الكلام حدًّا يحدّده،** والمقصود من المجرى بيّن فهو المسلك أو السبيل الذي يسلكه العنصر

اللغوي أو المجموعة من العناصر في الكلام فيما يخص تركيبه وإعرابه أو تصريفه وغير ذلك مما يمس اللفظ أو البنية. والدليل على أنه خاص باللفظ وبناء اللفظ قول الكتاب: «ينبغي أن تُجرى هذه الحروف كما أجرته العرب وأن تعنى ما عنوا بها» (1 /166) فلولا اختصاص المجرى باللفظ وبالبناء لما احتاج أن يضيف توصية خاصة بالمعنى. إلا أن المعنى وإن كان لا يجري عليه الحدّ فهو دائما مراعى كمدلول لا كمكوّن للبنية.

فالحد هو عند سيبويه، ومن اتبعه في ذلك، وصف مميّز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها كما يقول النحاة. ويتّفق مع التعريف على المعنى (التعريف المفهومي) في أن كليهما وصف مميز، ويفترقان في كون الحد خاصا بمجرى الشئ أي بمساره اللفظي وطريقة صوغه ليس غير. ويقتضي هذا التخصيص أن يكون تحديدًا لعملية أو سلسلة من العمليات ينشأ منها ضرب من الكلام ببنية معينة. **فالحدّ عند النحاة الأوّلين لا يحدّد المعاني والمفاهيم** بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحد عند سيبويه ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلا هذا التحديد الضابط الإجرائي[7]. ثم إن ما يدل عليه لفظ «الحدّ» وحده لا دخل له في جواز العبارة أو عدم جوازها. والدليل على ذلك قول سيبويه: «ولو قلت: اسألْ زيدًا على هذا الحدّ [اسألْ زيدٌ أبو من هو] لم يجز» (1 /136).

(7) فماهية الحد النحوي رياضية، فإذا أخذنا مثال العدد فحدّه يتم بالتوليد بالمعنى الرياضي (to generate). فالدائرة، مثلا، هي المنحنى الذي تُولّده النقطة بتحرك على سطح مع بقائها على مسافة واحدة بالنسبة إلى نقطة ثابتة تسمى مركزًا. وهكذا هي كل الكيانات الرياضية.

فالحدّ ههنا يدل على الوصف المميز لطريقة معينة لبناء العبارة كما قلنا. فهو ضابط لعمل وهو غير مُلزم بالضرورة بالنسبة إلى العربية لأنه قد يجوز وقد لا يجوز.

هذا وقد يستعمل النحاة كثيرًا هذه الكلمة لا بهذا المعنى العام بل بحصره في عبارة «حدّ الكلام» أو ما يعبّرون عنه بأنه «الحد» و«الوجه» أو «بأنه ليس بحد الكلام». فماذا يقصدون بذلك وأي ضروب من الكلام يحدها هذا الحد المحصور؟ أهو ما يقولون بأنه القياس؟ أم هو ما جاز وكثر من المجاري والأبنية؟ ثم إن للحدّ بهذا المعنى علاقة وثيقة بالقياس.

أما السؤال عن تحديد انتماء الوحدة اللغوية لا على المعنى بل على اللفظ أي بدون اللجوء إلى تحديد مفهومها والحصول بالتالي على كيفية **التعرُّف عليها من الناحية الصورية**؟ فالجواب عن هذا السؤال الكبير الأهمية هو في هذا الكلام الذي قاله سيبويه: «ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما»(1/3). وهذا معناه أن لكل فئة أو جنس من الوحدات مواضع يقعن فيها ولا تقع إلا فيها ولا يقع فيها غيرها إلا في حالات معلومة. وإن كنا سنتناول هذا المفهوم بالدراسة المفصلة في موضع آخر فلا بد من أن نقول من الآن أن **الموضع ليس هو بالضرورة موقع الكلمة** أو الحرف **في مدرج الكلام الملفوظ** أي أحد المواقع المتسلسلة الواقعة في هذا المدرج. والدليل على ذلك أن الموضع

قد يكون فارغًا خاليا من كل محتوى مثل موضع «الـــ» في «جئت بالكتاب» فقد يخلو،كما قلنا سابقا، من «الـــ» مثل «جئت بكتاب» مع بقاء الموضع في الاعتبار إذ يمكن أن تظهر «الـــ» من جديد فيه. وكذلك قولك: «زيدًا ضربت» فموضع «زيد» هو موضع المفعول به وقد قدم ههنا وقد يأتي مؤخّرا ويبقى موضعه المعمول لفعل ضرب. ومفهوم الموضع عند النحاة أهم مفهوم في النحو العربي لأنه ينطبق أيضا على مواضع العناصر اللغوية في داخل الكلم وعلى المواقع الفارغة أو الاعتبارية وغير ذلك. ويعرّف بأنه موضع اعتباري يقع في داخل بنية معينة. **وما البنية إلا مجموعة من المواضع مرتبة ترتيبًا اعتباريًا** (غير مُوازٍ بالضرورة لتسلسل الكلام الملفوظ).

– حد الاسم وحد الفعل الإجرائيان

لقد رأينا أن الحد في مفهومه العام هو الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة. و لم يكن بالضرورة هو الأصل أو القاعدة التي يبنى عليها. فهو **نمط** تتحدّد به عمليات معينة قبل كل شئ. فالتكسير للجمع والتصغير والنسبة وجمع السلامة والتأنيث وغير ذلك فيما يخص صياغة المفـــردات من جهة ومن جهة أخرى كل العمليات التي تؤدّي إلى صياغة الجمل فهي حدود عند النحوي من العصر الأول(1). ويترتب على ذلك أن الحد الإجرائي بهذا المعنى لا يخص الاسم في ذاته ولا الفعل في ذاته بل يخصهما في مجرى كل

(1) وصار الحد يدل على التعريف المفهومي في القرن الثالث هـــ بترجمة كتب أرسطو، وتنوسي معنى الحد كضابط خوارزمي.

واحد منهما. فالحد هو إجرائي لأنه يصف مجري الوحدات اللغوية والإجراءات المولّدة له.

وسنمثل لقيام الحد المبني على الإنية مقام الحد الإجرائي باستبدال ما كان يُسميّه الرّماني وغيره «بحد الاسم» بهذا الحد الأرسطي. وربما سيصعب الفهم لحدّ الاسم كما كان يفهمه سيبويه وأصحابه لأنه مفهوم سابق لأوانه. وقد استغلق على الأفهام بعد حصول غزو المنطق اليوناني للفكر العربي. وقد اختفى تماما من علوم العربية بالشكل الذي ظهر به في عهد سيبويه منذ قرون.

– التخليط بين وجهتي النظر: المفهومي والإجرائي

لم يختلف النحاة في حدّ الاسم في زمان سيبويه حتى الكوفيون منهم. ويؤكد ذلك ما جاء به ابن فارس في كتابه الصاحبي. قال: «وكان الفراء يقول: «الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام» (ص50)[8]. وكان النحاة ما يزالون يرون أن الاسم يتكون من كلمة خاصة وزوائد، وقد سبق أن ذكرنا أقوال المبرد وابن السراج والرماني، وقد سبق أن قلنا بأن هذا الأخير يستعمل عبارة «حد الاسم» للدلالة على هذا النمط من صياغة الاسم وأنه يعبّر عن إلحاق الزوائد بالاسم وهي الموصولة بـــه لا المبنية معـــه بأنـــه «دخول في حدّ الاسم» (الشرح، 2 /44 عدة مرات). ومعنى ذلك أن هذه العناصر داخلة في وحدة الاسم وصيغته

(8) ولا شك أن الفراء استعمل «الحد» بمعنى الضابط في عنوان كتابه الذي سماه بـــ «حدود العربية».

لا البنائية الخاصة بباطن الكلمة بل التي تحصل بالوصل والانضمام لتتميم النواة (التي هي الاسم المجرّد من الزوائد= المفرد).

ومع ذلك فإن كلمة حدّ قد انزوى معناها النحوي القديم بعد سيبويه، كما قلنا، وتنوسي وخاصة بعد ترجمة لفظة ORISMOS اليونانية وهو التعريف في المنطق عندهم بكلمة حدّ فصارت تدل عند أكثر النحاة **بعد سيبويه على تعريف المفهوم**، الذاتي أو الرسمي. واختفى تدريجيا المعنى النحوي الأصلي وهو التعريف لطريقة الصوغ. وبما أن المفهوم هو مجموع الصفات الذاتية أو المميزة، فإنهم تأولوا العمليات التي يقتضيها صوغ الوحدة الاسمية **كصفات مميزة** لأنها لا تخص ماهيتها وجوهرها. فاختفى بذلك **الإجراء في تصوّرهم لصالح المفهوم**، فيما يخص الوحدة الاسمية بالذات. ويكون حصل ذلك بعدما بدأ المنطق اليوناني ينتشر في أوساط المثقفين. فلما اطّلع النحاة على الحد في المنطق الذي أساسه الجنس والفصل استنقص الكثير منهم الحدّ النحوي لأنهم صاروا لا يعرفون من الحدود إلا الحدّ للشئ المفهومي فصارت لا تهمّهم عمليات الصوغ بقدر ما صارت **تهمهم كصفات** وعلامات للاسم. إلا أنهم انتقصوا هذا النوع من الحدود لأن هذه الصفات لم تكن «ذاتية» في مفهوم أرسطو واصطلاحه. ولذلك صارت عندهم **علامات وخصائص** فقط. فصار الاسم والفعل **يُعتبران بها**. قال المبّرد[9] وهو أقدم من وصل إلينا منه هذا: «وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من

(9) مع أنه قد أدرك جيدا ما قصده سيبويه من الوحدة الاسمية. قال، مثلا: «فإذا أضفت... **صار الثاني تمام الأول وصارا جميعا اسما واحدا**... وذلك أن التنوين زائد في الاسم وكذلك الإضافة والألف واللام» (المقتضب، 4/143).

حروف الجرّ فهو اسم وإن امتنع بذلك فليس باسم»(المقتضب،1 /3). وتبعه في ذلك تلميذه ابن السراج. قال: «الاسم قد **يُعرف** أيضا بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف... **ويُعرف** أيضا بدخول حرف الخفض عليه...» (الأصول،1 /37). وقال أيضا: «وتعتبر الفعل بسوف وقد وبالأمر فيما حسُن فيه أحد هذه الثلاثة فهو فَعِلَ...» (الموجز،27).

وعلى الرغم من بقاء التصور الإجرائي عند ابن السراج بجنب الحدّ بالجنس والفصل فقد رسخ الحد الآخر في أذهان الناس مع مرور الزمان وبعد غزو المنطق لعقولهم. والدليل على ذلك هو ما قاله أو رواه ابن يعيش من ذلك. قال: «أما **خصائصه** [الاسم]... وهي **لوازمه** المختصة دون غيره فهي لذلك من **علاماته**. والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحدّ بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم أن **الذاتي لا نفهم حقيقة الشئ بدونه**. ولو قدّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة الشئ وليس اللازم كذلك ألا ترى أنا لو قدّرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت **حقيقة** الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء لا يقدح في فعليتها. ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شئ مما ذكرنا عليها وهما مع ذلك أفعال» (شرح المفصل،7/3).

إن هذا المقياس هو صحيح فقط **من وجهة نظر الحدّ المعرِّف للمفهوم**. فالصفات الأساسية التي تدخل فيه بالضرورة مقياسها الوحيد هو ثبوت المحدود بثبوتها وزواله بزوالها بقطع النظر عن حقيقتها. إلا أن هذا يمكن

أن ينطبق على الحدّ النحوي إذا استبدلنا الصفات بالإجراءات أي عمليات الصوغ وهي التي تمثلها عبارة النحاة الكثيرة التردد: «تُجريه هذا المجرى أو على هذا الحدّ». فتحصيل الشئ (وتحقيقه) لا يتم في هذا الإطار إلا بذكر جميع العمليات الضرورية المولّدة للشئ وترتيبها الخاص بذلك. وكونها ضرورية هو بمنزلة الصفة الذاتية في الحدّ المفهومي. ثم إن قول ابن يعيش ،هو في الواقع، غير دقيق. فليس يتحدد الفعل كجنس إلا بوقوعه في موضع خاص به في الكلام (وكذلك الاسم والحرف). أما الفعل الماضي فإن عدم جواز دخول «قد» عليه يقدح في فعليته كفعل ماض وكذلك المضارع بالنسبة لسوف وغيرها.

فالخطأ الذي ارتكبه هؤلاء (الذين أخذ ابن يعيش عنهم هذا الكلام) ليس في التمييز بين الحدّ بالصفات الذاتية والحد بالعلامات (الرسم عندهم) [10] بل في التخليط بين الذي يقتصر فيه على مفهوم الشئ وبين هذا الحدّ المولّد للشئ[11] أي جعلهم عمليات الزيادة (بالنسبة لحدّ الاسم خاصة: التعريف بالـ والإضافة والوصف وغيرها) صفات وهي بالضرورة غير ذاتية ولا مميزة بالنسبة للاسم بجميع أنواعه وهي بالنسبة لاسم الجنس **ضرورية مثل الذاتية** إذ عدم جواز دخولها عليه يقدح في كونه اسم جنس. فالحدان مختلفان ومن ثم كان استنقاصهم للحدّ الذي اعتبروه **رسمًا**[12] أي حدّا غير تحقيقي مع أنه لا يخص المفهوم بل كيفية توليد

(10) فهذا التمييز لا يمسّ الحدّ والمفهوم.

(11) لجهلهم هذا النوع من الحدود أو عدم تفطنهم بقيمته العلمية.

(12) يحدّده ابن سينا هكذا: «هو قول يعرف الشئ تعريفا غير ذاتي ولكنه خاص أو قول مميز للشئ عما سواه لا بالذات» (الحدود، 78).

الوحدة. فأزالوا بذلك الجانب الإجرائي للتحليل فغلّبوا حقيقة الشئ أي ذاته على كل اعتبار آخر.

بل وقد اقتنع هؤلاء النحاة بعد ذلك[13] أن الإحاطة بما يسمّيه المناطقة حقيقة الشئ وذاته وهو عند أرسطو المفهوم **هو العلم بعينه والعلم كله** مع أن هذه الإحاطة تقتصر على معرفة الجنس والفصل في أبسط أحوالهما. واستهتار المناطقة العرب في ذلك الزمان بما جاء به أرسطو جعلهم يحتقرون كل ما لم يكن نظريًا بحتًا بهذا التصور كحدّهم للمفهوم واستقرائهم للكليات وغير ذلك مما كانوا ينظرون فيه بالتأمل فقط -كأكثر الفلاسفة - فكانوا يزدرون بالتالي كل ما يشبه **العمل** والصياغة. وهذا يفسّر ابتعادهم في دراسة الرياضيات عن الحساب وعن **كل عمل ذهني** مماثل له وكل ما **يحتاج إلى علاج وتركيب ولو في الذهن** أي على كل ما هو إجرائي (Operatoring)[14]. ونحن لا نريد أن نحط من قيمة الفلسفة اليونانية فلها فضائلها إلا أنها تحتاج إلى أن ينظر فيها ككل اجتهاد يُبذل. وفي كل زمان وفي كل حضارة ظهرت هذه النزعة إلى الاكتفاء بالمفهوم والصفات الذاتية وتبجيل العلم التأملي وفي نفس الوقت احتقار كل ما لا يرجع إلى العلم الذي يحصل بالتأمل (Contemplation) **لا بمعالجة الشئ** ملموسا أو مجردا[15].

(13) وما كان يمكنهم أبدا أن يفهموا الفرق بين الحدين لعدم معرفة أكثرهم لرياضيات الخليل.

(14) اشتهرت عنهم هندسة أوقليدوس أما الحساب والجبر فظهرا عند ديوفانطوس وهو شاذ بالنسبة إلى مواطنيه.

(15) وهذا خاص بالحضارة اليونانية التي كان يترك فيها العلماء والفلاسفة كل ما هو صناعة إلى عبيدهم.

3 - اختلاف نحاة القرن الرابع في حد الاسم

لقد كان هذا التخليط وعدم إدراك بعضهم لأغراض النحاة الأوّلين سببًا في اختلاف نحاة القرن الرابع في تحديد الاسم خاصة. ولاحظ ذلك الكثير ممن جاء بعدهم، ومنهم الزجاجي وأبو علي الفارسي[16] وابن فارس[17]. فعلى الرغم من اقتناع الزجاجي، كما قلنا، بشرف التحديد الأرسطي فإنه قال بأن ذلك وجهة نظر أو أنه «ليس من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم... وهو صحيح على أوضاع المنطقيين... لأن غرضهم غير غرضنا... وهو على أوضاع النحو غير صحيح» (الإيضاح،48). وتعرض بعد ذلك إلى ما قاله النحويون بعد سيبويه خاصة في حد الاسم. وحاول أن يبيّن في كل ما قالوه قصور التحديد للاسم وعدم تطبيقه على كل ضروب الأسماء. فقال عن الأخفش أنه قال: «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني ويعني ما جاز أن يخبر عنه وإنما أراد التقريب... ولم يرد **التحقيق** (= التعريف الأرسطي). وفساد هذا الحد بيّن لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى» (49). وقال عن ابن السراج أنه حدّد الاسم بأنه: «ما دل على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص». وهذا أيضا حد غير صحيح لأن قوله الاسم ما دلّ على معنى يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما... وليس قولا... يكون شخصا... بمخرج له» (50). ثم قال عن تحديد المبرد: «كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم» (وقد مرّ

(16) في كتابه العسكريات، الورقتان1و2.
(17) في الصاحبي، ص50.

بنا قريبا): «ليس غرض أبي العباس **هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة**[18] وإنما قصد التقريب على المبتدئ. فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة... وقيل إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو كيف وصَهْ ومَهْ وما أشبه ذلك... والجواب... إن حد أبي العباس هذا... غير فاسد لأن الشئ قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج شئ لعلة تدخل عليه فلا يكون ناقضًا للباب» (51).

وبهذا الكلام يتبيّن أن النحاة من تلاميذ ابن السراج تأثروا إلى حد بعيد بمنطق أرسطو وذلك على الرغم من فهمهم جيدا لما قاله النحاة السابقون.

لقد صعب على النحاة في ذلك الزمان أن يجدوا حدا للاسم يكون جامعا مانعا. والسبب في ذلك هو، كما قلنا، تناسيهم أهم مبدأ بُني عليه النحو في زمان الخليل وسيبويه وهو التمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري للكلام والجانب المعنوي الخطابي له إذ لكل جانب اعتباراته الخاصة. فكل الوحدات اللغوية يمكن أن تحدّد من أحد هذين الجانبين: من حيث بنيتها وبنية ما تندمج فيه من جهة، ومن حيث ما تؤديه من دور في الدلالة على المعاني في الخطاب، وانفصال هذين الجانبين -على الرغم من أن اللفظ وُضع للدلالة على المعاني- يكمُن في هذه الظاهرة وهو أن للغات أدلة تدل كل واحدة منها على أكثر من معنى واحد غالبا في استعمال هذا الوضع.

(18) نؤكد هنا أن التعريف «على الحقيقة أو التحقيقي» هو ما كان على «حقيقة» الشئ أي بالجنس والفصل.

فحد الاسم **من الجانب اللفظي** يكون كالتالي:

هو وحدة لغوية يولّدها **الدخول على الاسم المفرد**[19] وللخروج منه لعدد من الزوائد وصلاً لا بناءً وهي:

قبلها: حرف الجر وأداة التعريف.

وبعدها: علامة الإعراب، والتنوين المعاقب لأداة التعريف، والمضاف إليه المعاقب لها وللتنوين، ودخول هذه الزوائد وخروجها مع تعاقب بعضها للبعض الآخر.

ثم هذا الاسم بمختلف زوائده قد يكون مفردا هو في مستوى الجملة: ما يقع في مواضع خاصة وأحصاها النحاة كموضع الفاعل والمبتدأ والخبر وغيرها. **وبعض الأسماء لا تقع إلا في موضع واحد** مثل كيف وأين ومتى ووقوعها في موضع الظرف أو أي موضع خاص بالاسم دليل على اسميتها (وهذا هو قول بعضهم: ما يخبر عنه ويوصف وهو حد ناقص).

وأما تعريف الاسم **من الجانب الدلالي الإفادي** (دوره في الخطاب وتبليغ الغرض):

- في مستوى الدلالة على المعنى:

فهو ما يدل على فئة من الأشياء أو واحد منها بعينه[20] في مقابل ما يدل على الحدث الحادث في زمان معيّن وفي مقابل ما يدل على معنى من معاني النحو كالنفي والاستفهام والشرط وغير ذلك. وقد لا يلزم الاسم

(19) وهو من مستوى أدنى (مستوى المفردات) وله حدود خاصة به هي أوزانه.

(20) انظر ما ذكره سيبويه عن الاسم والأمة والاسم العام والاسم الخاص وغير ذلك فيما سبق من هذا الفصل.

مسماه. وهو غير المختص مثل الضمائر ومثل جميع الظروف المبنية وأسماء الشرط وغيرها.

- في مستوى الإفادة:

ما يُحدَّث عنه ولا يكون ذلك إلا للاسم لا الفعل ولا حرف المعنى. ومن ضروب الأسماء: المتصرف المتمكن فقط وهو الذي يُحدّث عنه.

ويخرج جزء من الأسماء من هذه المجموعة بدلالتها على معنى من معاني النحو (مضارعتـــها لحروف المعاني[21]) وتتصف في اللفظ بعدم تصرفها جزئيا أو كليا. وتعتبر **أسماء لأنها تقع في موضع الأسماء** (موضع واحد معيّن). ولهذا يعتبر مثلها النحاة (أو اللسانيون في زماننا) في لغات أخرى غير أسماء. ويلاحظ أن سيبويه لا يعتبر الوحدة دائما اسمًا خالصًا إلا الملازم لمعناه.

وكل هذا قاله الخليل وسيبويه وصار غامضا عند النحاة الذين جاؤوا بعدهما بتأثرهم العميق، كما قلنا، بمفاهيم المنطق اليوناني وعدم إدراكهم لمقاصد النحاة الأوّلين على إختلاف فيما بينهم.

هذا ويلاحظ أيضا أن ما وصفناه من التعريف خاصة بالإجرائي ومقابله المفهومي، هو تمييز لا بد منه لتفادي التخليط إلا أن المعاني والدلالة عامة يمكن أيضا أن يتناولها البحث الإجرائي، ما يخص العلاج وما هو غير كيفي في علم الدلالة.

والله ولي التوفيق

(21) وكذلك بعض الأفعال وهي الناسخة منها.